

الكلمة الأخيرة

وزارة العدل ومرحلة التحدي

تعيش وزارة العدل مرحلة تحول في تاريخها، نحو القضاء الحديث، الذي واكب في ملفاته أهم ما توصلت إليه أمور التقاضي المعاصرة، وخاصة في المجال التقني واستثمار الكفاءات القضائية والإدارية، وتجارب الإدارة الحديثة. وأهم أجندة هذا التطور هو التنفيذ الفوري للنظام القضائي الجديد، وحل كافة المعوقات التي تقف أمام آلية التنفيذ، ولا شك أنها مسؤولية جسيمة، سوف تبذل بمشيئة الله كل ما تستطيع تحقيقه من تطلعات لتطوير مرافق القضاء والتوثيق، وسترکز على استقطاب آخر ما توصلت إليه الإجراءات القضائية، وكل الخطوات الجادة واقتناص الفرص المتاحة، وجعل التدريب والتأهيل والابتعاث من الأولويات، إضافة إلى إنشاء مركز للتدريب والدراسات والبحوث ومركز للمعلومات المعرفية الشرعية والنظامية، وتنفيذ خطط الإصلاح القضائي التي تشكل هاجس ولاة الأمر وبذل أقصى جهد من أجل اختزال مدة التقاضي وتحويل دور القضاء والمحاكم إلى دور للعدالة العصرية من حيث التجهيزات الفنية، وهذا سوف يحقق نقلة في هيكل المؤسسات القضائية من إنشاء المجلس الأعلى للقضاء - والمحكمة العليا- ومحاكم الاستئناف، ثم المحاكم العامة والمتخصصة، وهو ما يعطي التقاضي مزيداً من الضمانات لتحقيق سير العدالة.

إن إستراتيجية خطة مشروع التطوير سوف ترفع كفاءة هذا المرفق العدلي، وتزيد من إنتاجيته واستجابته للتحديات المستقبلية، وهي مبادرة في الاتجاه الصحيح، وخطوة رائدة لمواكبة النمو في كافة مجالات الحياة.

فهذا المشروع يُعد نموذجاً فريداً للتعاون بين الجهات الحكومية والتكامل بين مختلف قطاعات المجتمع، وخطوة تطويرية في الجوانب الإدارية والإجرائية والفنية، لكي تؤدي وزارة العدل وأجهزتها رسالتها على الوجه الأكمل، وتحقق طموحات ولاة الأمر والمواطنين وتعزيزاً من الاستجابة لحركة النمو المتسارعة التي تشهدها المملكة، ومن منطلق ما تتميز به من مكانة سامية على الصعيدين الإقليمي والدولي، فهي أحرص على تطوير مؤسساتها الشرعية والقضائية لتترجم صلاحية الإسلام لكل زمان ومكان. وهذا ما يؤكد أهمية هذا المشروع والحاجة الماسة إليه للوصول لأعلى مستويات الخدمات العدلية وإيجاد البيئة العدلية المتميزة.

إدارة التحرير